

Distr.: General
10 October 2023
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 9 تشرين الأول/أكتوبر 2023 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها التابع لمجلس الأمن

يشرفني أن أوجه انتباهكم إلى الاجتماع التشاوري السنوي المشترك السابع عشر بين أعضاء كل
من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي عُقد في أديس
أبابا في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وقد اتفق أعضاء كلا المجلسين، خلال هذا الاجتماع التشاوري، على إصدار بيان مشترك
(انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بيدرو كوميساريو أفونسو

الرئيس

الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب
النزاعات في أفريقيا وحلها التابع لمجلس الأمن



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 9 تشرين الأول/أكتوبر 2023 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من رئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها التابع
لمجلس الأمن

بيان مشترك

الاجتماع التشاوري السنوي المشترك السابع عشر بين كل من أعضاء مجلس السلم
والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي عُقد في
أديس أبابا في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

1 - عقد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وأعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة اجتماعهم التشاوري السنوي المشترك السابع عشر في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا، في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023. واجتمع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وأعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في سياق الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن الموقع في 19 نيسان/أبريل 2017، للتداول بشأن قضايا السلام والأمن.

2 - **وشدد** مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وأعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على أن المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة تنيط بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وعلاوة على ذلك، **أعادوا تأكيد** الولاية المنوطة بمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ما يتعلق بتعزيز السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا، على النحو المنصوص عليه في البروتوكول المتعلق بإنشاء هذا المجلس.

3 - **وأشار** مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وأعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بشأن دور التنظيمات الإقليمية في المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن، وإلى سلطة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في استخدام هذه التنظيمات الإقليمية، بما يتماشى مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

4 - **وأعاد** مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وأعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة **تأكيد** دعمهم لقيادة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة في ما يبذلانه من جهود تُوجت بالتوقيع على الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن في 19 نيسان/أبريل 2017، الذي يظل ركيزة قوية للتعاون الدولي وحافزاً للجهود المستمرة التي تبذلها المنظمتان معا للتصدي لتحديات السلام والأمن المعقدة والمتغيرة في أفريقيا.

5 - وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر 2023، عقد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وأعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الحلقة الدراسية غير الرسمية المشتركة الثامنة لتبادل وجهات النظر بشأن تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، وتداولوا كذلك بشأن قضايا الشباب والسلام والأمن وبشأن تعزيز التعاون بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مع التركيز بشكل خاص على أساليب العمل ذات الصلة. وسبق الاجتماع غير الرسمي المشترك مشاورات

تحضيرية للجنة الخبراء التابعة لمجلس الأمن وللفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها التابع لمجلس الأمن، عُقدت في أديس أبابا يومي 3 و 4 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

6 - **وأعاد** مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وأعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة **التأكيد** على المساهمات الكبيرة لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في صون السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والقاري بطريقة محددة السياق، مع الإشارة بشكل خاص إلى خبرة عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي في إنفاذ السلام. **وأعربوا عن قلقهم البالغ** من تطور الحالة الأمنية في ظل وجود أخطار لا تعد ولا تحصى تهدد السلم والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية. **وشددوا** على ضرورة تعزيز فعالية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في تعزيز الحلول الشاملة للتحديات الأمنية التي تواجه القارة. وشددوا على ضرورة استعراض الولايات المنوطة ببعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتعديلها في الوقت المناسب وفقا للاحتياجات الفعلية للبلد المعني والحالة على أرض الواقع، بما يتماشى مع مبادئ الأمم المتحدة لحفظ السلام.

7 - **ورحب** مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وأعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بجهود الاتحاد الأفريقي لدعم آليات التصدي المبكر، بما في ذلك العمل الوقائي والإنذار المبكر، وكذلك نشر القوات الإقليمية للتصدي للنزاعات المسلحة. **ورحبوا** أيضا بالدعم الذي قدمه بالفعل الاتحاد الأوروبي وغيره من الشركاء الدوليين لهذه الجهود، **وشجّعوا** المجتمع الدولي على تقديم الدعم اللازم لهذه المبادرات. **وأشادوا** بالبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على تضحياتها والتزامها بتعزيز السلام، وكذلك بالجنود الذين جادوا بأرواحهم خدمة للإنسانية.

8 - **ولاحظ** مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وأعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بقلق التحديات المالية المستمرة التي تواجهها منظمات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، والتي تؤثر سلبا على تنفيذ ولاياتها تنفيذًا فعالاً. **ولاحظوا** تقرير الأمين العام (S/2023/303) والورقة التوافقية بشأن تمويل أنشطة السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي تمويلا كافيا ومستداما يمكن التنبؤ به، **وشددوا** على أهمية تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي على نحو مرن ومستدام ويمكن التنبؤ به من خلال المساهمات المقدمة من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بما في ذلك استخدام الأُنصبة المقررة للأمم المتحدة، بما يتماشى مع القرارين 2320 (2016) و 2378 (2017). **ورحبوا** بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لدعم مبادرات النشر الإقليمية، بما في ذلك التصدي المبكر، وناشدوا المجتمع الدولي دعم هذه المبادرات. **وأحاطوا علما** بمطمح صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي في دعم هذه الجهود، وناقشوا الخطوات العملية التي يمكن اتخاذها لإنشاء آلية يمكن من خلالها لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي والتي يأذن بها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما يتسق مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة أن تحصل على الاشتراكات المقررة من الأمم المتحدة، على أساس كل حالة على حدة، رهنا بالمعايير والآليات ذات الصلة والمتفق عليها بهدف كفالة الرقابة والمساءلة من الناحيتين الاستراتيجية والمالية تمشيا مع القرارين 2320 (2016) و 2378 (2017). **ورحب** المجلسان بصرف الأموال مؤخرا من المرفق الاحتياطي للأزمات التابع لصندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي لدعم نشر منظمات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي كدليل على تولي منظمات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي زمام الأمور على الصعيد الأفريقي.

9 - **والتزم** مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وأعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بمواصلة استكشاف أفضل السبل والوسائل لتحسين أساليب العمل لتيسير مواصلة الحوار والتعاون بشأن بناء القدرات والاستراتيجيات المشتركة الكفيلة بتحقيق السلام والاستقرار المستدامين في أفريقيا، لا سيما بعقد اجتماع تنسيقي شهري منظم بين رئيس مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ورئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وكذلك بإيفاد بعثات ميدانية وتقييمية مشتركة مع تحديد طرائق هذه الزيارات على أساس كل حالة على حدة.

10 - **وشدد** مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وأعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على أهمية النهوض بالخطوة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن اعترافاً بالدور الأساسي للشباب في منع نشوب النزاعات وحلها، وكذلك في جهود الوساطة ابتغاء بناء مجتمعات متماسكة وتحقيق السلام. **وشددوا** على ضرورة تهيئة الظروف المواتية لمشاركة الشباب مشاركة مجدية في عمليات السلام. **وأكدوا** أهمية وضع سياسات للشباب من شأنها أن تسهم إسهاماً إيجابياً في جهود بناء السلام، بما يشمل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ ودعم المشاريع الرامية إلى تنمية الاقتصادات المحلية؛ وتوفير فرص العمل والتدريب المهني للشباب، والنهوض بتعليمهم، وتشجيعهم على مباشرة الأعمال الحرة والمشاركة السياسية البناءة. **وشجّعوا** الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج للشباب وتيسير مشاركتهم البناءة، بوسائل منها خرائط الطريق المحلية والوطنية والإقليمية المكرسة للشباب والسلام والأمن.

11 - وبمناسبة الاجتماع التشاوري السنوي المشترك السابع عشر، **أجرى** مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وأعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مناقشات بشأن الحالات في السودان ومنطقة الساحل والصومال وأنشطة بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال والحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. **وأكد** مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وأعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة **من جديد** التزامهم الثابت بسيادة الدول الأعضاء وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي ووحدةها.

المناقشات بشأن الحالة في السودان

قام مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وأعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما يلي:

12 - **أدانوا بشدة** النزاع العنيف الذي لا هوادة فيه وغير المقبول بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، والذي تجلّى في التقارير الواسعة الانتشار عن الهجمات العشوائية على السكان المدنيين، ونهب الإمدادات الإنسانية، وتدمير البنى التحتية المدنية، بما فيها المستشفيات والمدارس، وكذلك تدمير الممتلكات والمرافق الخاصة للبعثات الدبلوماسية، انتهاكاً لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حسب الاقتضاء؛

13 - **وأعربوا عن قلقهم** من تردي الحالة الإنسانية في جميع أنحاء البلد، **وأثنوا** على جميع البلدان المجاورة التي تستضيف اللاجئين الفارين من النزاع العنيف في السودان. **وناشدوا** المجتمع الدولي تقديم الدعم اللازم للاجئين وللبلدان المضيفة.

14 - **وشددوا** على أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع، **وأكدوا من جديد** أولوية الحوار والمصالحة من أجل تحقيق السلام في البلد واستدامته، **وشددوا** في هذا الصدد على الحاجة الملحة إلى أن يضع الطرفان مصالح

البلد وشعبه فوق كل اعتبار وإلى وقف الأعمال العدائية فوراً والتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار. **ودعوا** جميع الأطراف إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية بسرعة وبشكل آمن ودون عوائق إلى جميع أنحاء السودان، وفقاً لأحكام القانون الدولي ذات الصلة وبما يتماشى مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للمساعدة الإنسانية، بما فيها مبادئ الإنسانية والتجرد والحياد والاستقلال. **ودعوا** إلى استئناف عملية الانتقال السياسي التي نتجت بإجراء انتخابات تقضي إلى إنشاء حكومة منتخبة ديمقراطياً بقيادة مدنية. **وأكدوا من جديد** ضرورة إشراك ومشاركة جميع أصحاب المصلحة السودانيين الذين يمثلون جميع طبقات المجتمع في العملية السياسية، بما في ذلك المجتمع المدني في السودان، لضمان تولى شعب السودان زمام أمور عملية السلام بشكل كامل. **ورفضوا بشدة** التدخل الخارجي الذي من شأنه أن يؤجج النزاع.

15 - **وأحاطوا علماً** بجميع المبادرات الإقليمية، بما في ذلك خارطة طريق الاتحاد الأفريقي لحل النزاع في السودان ابتغاء إسكات البنادق في السودان، **وشددوا** على أهمية زيادة تعزيز التعاون والتنسيق بين جميع الجهود لضمان اتساق الجهود المساعدة للسودان من أجل تحقيق سلام دائم. **وأكدوا** في هذا الصدد أهمية التعاون في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز السلام، بما فيها تلك التي يريها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

16 - **وأحاطوا علماً** بالدعم الذي قدمته الأمم المتحدة، **وحثوا** الأمم المتحدة على تقديم المزيد من المساعدة للسودان وللدول المجاورة.

المناقشات بشأن الحالة في منطقة الساحل

قام مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وأعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما يلي:

17 - **أعربوا عن بالغ قلقهم** من تدهور الحالة الإنسانية في جميع أنحاء المنطقة، واستمرار انعدام الأمن، بما في ذلك الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب وتدهور الحالة السياسية في بعض الدول، وكذلك من التغييرات غير الدستورية للحكم في المنطقة. **وشددوا** على ضرورة اتباع نهج متعدد الأبعاد لمعالجة الأسباب الجذرية الهيكلية ودوافع انعدام الأمن في منطقة الساحل، بسبل منها تعزيز الحوكمة الرشيدة، والتقييد بدستورية النظام، وحقوق الإنسان، والالتزام بسيادة القانون والديمقراطية. **وأكدوا** ضرورة تعزيز الصلة بين السلام والأمن والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، ومنع التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة، وكذلك التصدي بطريقة شاملة للأثر المدمر لتغير المناخ على سبل العيش. **وأعرب المجلسان عن قلقهما** من تأجيل إجراء الانتخابات في بعض البلدان، بما يمدد الفترات الانتقالية، **ودعوا** في هذا الصدد الحكومات الانتقالية المعنية إلى احترام خرائط الطريق والجدول الزمني المتفق عليها والعودة إلى إقامة الديمقراطية. **وشجّعوا** في هذا الصدد على تفعيل اللجان المشتركة لرصد الانتقال في بلدانها. وتحقيقاً لهذه الغاية، **أكدوا من جديد** أهمية الالتزام بكفالة المشاركة الكاملة والمجدية للمرأة على قدم المساواة مع الرجل وإشراك الشباب في منع نشوب النزاعات وحلها، وفي جميع مراحل عمليات إحلال السلام والأمن وتحقيق التنمية وصنع القرار.

18 - **وأدانوا بشدة** الهجمات الإرهابية وتأثيرها المستمر المزعزع للاستقرار في المنطقة. **ولاحظوا بقلق** مخاطر توسع نطاق الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب في المنطقة. **وشددوا** على أهمية احترام جميع الجهات الفاعلة القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأعربوا عن الحاجة إلى المساءلة عن أي انتهاكات. **وشددوا** على أهمية بذل جهود متواصلة لمعالجة الظروف الأساسية المؤدية

إلى انتشار الإرهاب والعوامل المفضية إلى مقاومة تلك الظروف، معالجة شاملة، بوسائل تشمل كفالة الإنعاش وإعادة الإعمار على الصعيد الوطني، وتعزيز الحوكمة الرشيدة وحقوق الإنسان، وتيسير تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية المستدامة في أفريقيا، بالتزامن مع الامتثال الكامل للالتزامات والواجبات بموجب القانون الدولي.

19 - **وأكدوا** أهمية تحقيق السلام والأمن الدوليين وضرورة تعزيز التنسيق والتعاون والشفافية والتكامل بين الجهود الجماعية التي تبذلها بلدان المنطقة، بسبل منها تشجيع الحوار وتبادل المعلومات والاستخبارات والقيام بعمليات مشتركة، من أجل تعزيز التصدي الشامل لخطر الإرهاب، وأبرزوا أهمية المضي في تعزيز التعاون والقدرة اللازمة لمنع وتعقب التدفقات المالية غير المشروعة وكبح تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. **وأكدوا من جديد** أهمية استمرار التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية ذات الصلة، بما في ذلك مبادرة أكرام.

20 - **وأعربوا عن قلقهم** من تدهور الحالة الأمنية في مالي، **وشددوا** على مسؤولية الحكومة الانتقالية في مالي عن ضمان ألا يؤدي انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بناء على طلب مالي، إلى حدوث فراغ أمني في البلد، مع ضمان حماية المدنيين في الوقت نفسه. **وشددوا** على أهمية التخفيض التدريجي الأمن والمنظم لعدد أفراد البعثة وأهمية تصفيتهم وكفالة المرور الآمن لأفرادها إلى خارج مالي. **وطالبوا** إلى الحكومة الانتقالية في مالي دعم ضمان سلامة أفراد البعثة وأصولها طوال عمليتي خفضها التدريجي وتصفيتهم حتى خروج آخر عنصر من عناصرها. وأكدوا مجددا أيضا الأهمية المحورية لاتفاق السلام والمصالحة في مالي لتحقيق السلام الدائم في مالي.

21 - **وأكدوا مجددا** تضامن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مع حكومات وشعوب بلدان لجنة حوض بحيرة تشاد، وكذلك التزام الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بمواصلة دعمهم في تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد. **ورحبوا** بالمكاسب التي تحققت في الحالة الأمنية في المنطقة، ولا سيما العمليات العسكرية الناجحة ضد جماعة بوكو حرام، **وشجّعوا** فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات على مواصلة جهودها الدؤوبة لإضعاف قدرات بوكو حرام والجماعات الإرهابية الأخرى في المنطقة.

22 - **وأعربوا** عن تقديرهم للشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف لدعمهم المستمر لبلدان منطقة حوض بحيرة تشاد **وناشدوهم** الالتزام بتقديم تمويل إضافي لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار، ولا سيما خطط العمل الإقليمية للمناطق الأكثر تضررا في المنطقة.

المناقشات بشأن الحالة في الصومال وأنشطة بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال

قام مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وأعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما يلي:

23 - **أثنوا** على حكومة الصومال الفيدرالية لجهودها المستمرة في عمليات تحقيق الاستقرار والمصالحة في البلد، وتعطيل التمويل غير المشروع لحركة الشباب، وتحرير المناطق المحتلة. **وحثوا** حكومة الصومال على بسط الحكم وسلطة الدولة في المناطق المحررة حديثا، وعلى التنفيذ العاجل لبرامج الاستجابة للاحتياجات الطارئة من أجل الحفاظ على ما تحقق من زخم في مكافحة حركة الشباب، وعلى مواصلة بناء ثقة الجمهور ودعمه، وهي أمور ضرورية لضمان نجاح العمليات ضد حركة الشباب على المدى الطويل.

وشجعوا حكومة الصومال الفيدرالية على النظر في اتباع نهج متعددة الأبعاد لمعالجة الأسباب الجذرية الهيكلية ودوافع عدم الاستقرار في البلد. **وطلب** المجلسان إلى حكومة الصومال الفيدرالية أن تقدم بانتظام معلومات مستكملة مفصلة عن التقدم المحرز في تنفيذ هيكل الأمن الوطني وتشكيل القوات وإدماجها بما يتماشى مع الخطة الانتقالية للصومال. **وشددوا** على أهمية تعزيز مكاسب السلام والأمن التي تحققت في الصومال، وضمان تنفيذ ما تبقى من مراحل خفض التدرجي بطريقة تحد من استغلال الوضع من قبل حركة الشباب. **وشددوا** في هذا الصدد على ضرورة حماية بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال أثناء خفضها التدرجي وبعده. **وأكدوا مجدداً** التزامهما بدعم الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى إضعاف حركة الشباب والحد من التهديد الذي تشكله الجماعة الإرهابية.

24 - **وأدانوا بشدة** استمرار الهجمات الإرهابية التي تشنها حركة الشباب، والتي أسفرت عن مقتل العديد من الأشخاص وتدمير المرافق والبنية التحتية. **وأعربوا عن قلقهم البالغ** من الخسائر في الأرواح ومن تدمير الممتلكات والاستقراوات والتحرّض على العنف ضد البعثة الانتقالية وقوات الأمن الصومالية. **وأشادوا** بجميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في البعثة الانتقالية لتضحياتها المستمرة أثناء إنفاذ السلام في البلد.

25 - **وشددوا** على ضرورة تعزيز إمكانية التنبؤ بتمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي بإذن من مجلس الأمن وبموجب سلطة المجلس وفق أحكام الفصل الثامن من الميثاق، واستدامة ذلك التمويل ومرونته، **وشجعوا** الأمين العام والاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء على مواصلة الجهود في بحثهم الجاد لترتيبات تمويل البعثة الانتقالية، آخذين في الاعتبار المجموعة الكاملة من الخيارات المتاحة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين ومراعين حدود التمويل الطوعي، من أجل وضع ترتيبات لتأمين تمويل البعثة الانتقالية في المستقبل.

26 - **وشجعوا** الدول الأعضاء والمجتمع الدولي على مضاعفة جهودهم في تقديم الدعم المالي للبعثة الانتقالية لضمان التنفيذ الفعال لولايتها حتى خروجها المقرر في كانون الأول/ديسمبر 2024، وأحاطوا علماً بالطلب المقدم من حكومة الصومال الفيدرالية لتمديد المرحلة 2 من خفض التدرجي لما عدده 3 000 جندي لمدة ثلاثة أشهر، وأشاروا في هذا الصدد إلى بيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي (PSC/PR/COMM.1177(2023). **وكررنا الدعوة** إلى عقد مؤتمر دولي مشترك لإعلان التبرعات لعمليات البعثة الانتقالية.

المناقشات بشأن الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية

قام مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وأعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما يلي:

27 - **أعربوا عن بالغ قلقهم** من انعدام الأمن السائد وتدهور الحالة الإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بسبب العنف وتجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، من جهات من ضمنها حركة 23 مارس المنبثقة من جديد، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو، والقوات الديمقراطية المتحالفة، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وجماعة المقاومة من أجل دولة قانون في بوروندي، وجماعات ماي ماي، وسائر الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية غير التابعة للدول. **وأدانوا بشدة** جميع الهجمات ضد المدنيين وجميع الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة والقوى الهدامة، والهجمات على بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، **طالبوا** جميع الجماعات المسلحة، ولا سيما حركة 23 مارس والقوات الديمقراطية المتحالفة

والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، التي تقوم بعمليات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالوقف الفوري لجميع أشكال العنف وبتسريح أفرادها وحملهم على إلقاء أسلحتهم بصفة نهائية، كما طالبوا جميع الجماعات المسلحة الأجنبية بالانسحاب غير المشروط من الأراضي الكونغولية. **ودعوا أيضا** جميع الجماعات المسلحة الكونغولية إلى المشاركة في برنامج التسريح ونزع السلاح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها، وإلى المشاركة دون قيد أو شرط في الحوار بين الكونغوليين.

28 - **ورحبوا** بالجهود التي تبذلها جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة، وكذلك بلدان المنطقة، من أجل تحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى ككل، بناء على الالتزامات بموجب الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة لعام 2013، وكذلك بموجب عمليتي لواندا ونيروبي، **ودعوا** جميع الأطراف إلى التنفيذ الكامل لجميع الالتزامات التي تم التعهد بها في هذا السياق. **وشددوا** على أن التحديات التي تواجه منطقة البحيرات الكبرى لا يمكن حلها بالوسائل العسكرية وحدها، وأكدوا ضرورة مواصلة العمليات السياسية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في المنطقة. **ورحبوا كذلك** بنتائج القمة الرباعية الافتتاحية التي عقدها كل من جماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، برعاية الاتحاد الأفريقي، في لواندا، أنغولا، في 27 حزيران/يونيه 2023. **وأحاطوا علما** في هذا الصدد باعتماد "الإطار المشترك لتنسيق ومواءمة مبادرات السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية من جانب جماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والأمم المتحدة، برعاية الاتحاد الأفريقي" الذي يروم تعزيز اتساق مبادرات السلام وتحديد المسؤوليات والجدول الزمني المتفق عليها. **وشجعوا** على زيادة المشاركة السياسية للممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى دعما لهذه الجهود.

29 - **وأحاطوا علما** بتقرير الأمين العام المؤرخ 2 آب/أغسطس 2023 بشأن خيارات تكييف تشكيل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتشكيل المستقبلي للأمم المتحدة في البلد وبالرسالة المؤرخة 1 أيلول/سبتمبر 2023 الموجهة من نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، **وشددوا** على أن انسحاب البعثة يجب ألا يوجد فراغا أمنيا في البلد.

30 - **وشددوا** على ضرورة مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية إلى المشردين واللاجئين داخليا والسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وضرورة دعم جهود تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار والإنعاش في المناطق المتضررة بالنزاعات.

31 - **واتفقت** مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وأعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على عقد حلقتهم الدراسية غير الرسمية المشتركة التاسعة والاجتماع التشاوري السنوي المشترك الثامن عشر في تشرين الأول/أكتوبر 2024، في نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، في تواريخ يتفق عليها الجانبان بشكل مشترك في الوقت المناسب، وتسبقهما مشاورات غير رسمية على مستوى الخبراء.